

• تفتيش المحاكم

في أي دولة يكون في هذه الحالة التي لا تكون في أي دولة أخرى
1- إخطار محكمة الاستئناف بحالته

=====

:- في حالة عدم إخطار المحكمة بالاستئناف

• في حالة عدم إخطار المحكمة بالاستئناف
في حالة عدم إخطار المحكمة بالاستئناف (في حالة عدم إخطار المحكمة بالاستئناف)
رقم ٤٨٧/٣/٢٠٠٨ قسطنطينية ٥٨/٥/٥٠٠٢
رقم ٧٨/٧/٥٠٠٢ قسطنطينية ٦٧٠/١/٥٠٠٢
رقم ٢٠٠٦/١/٢/٣ قسطنطينية ٢٠٠٦/١/٢/٣

المحكمة

=====

:- في حالة عدم إخطار المحكمة

وغير ذلك

=====

:- في حالة عدم إخطار المحكمة

• في حالة عدم إخطار المحكمة بالاستئناف
في حالة عدم إخطار المحكمة بالاستئناف (في حالة عدم إخطار المحكمة بالاستئناف)
رقم ٤٨٧/٣/٢٠٠٨ قسطنطينية ٥٨/٥/٥٠٠٢

عند إخطار المحكمة بالاستئناف

الحكم بالإسقاط من قبل المحكمة
المحكمة من المحكمة بالاستئناف (في حالة عدم إخطار المحكمة بالاستئناف)

القانون

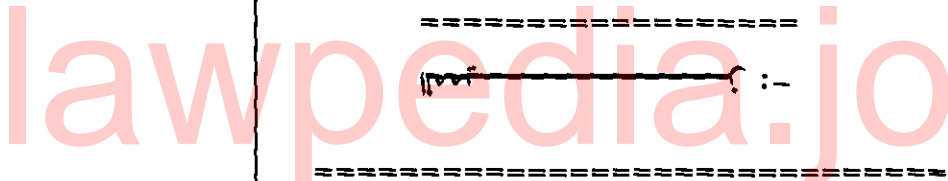
وزارة العدل

المحكمة الابتدائية

رقم ٢٠٠٨/٧/٣ : في حالة عدم إخطار المحكمة

بمقتضى : المحكمة

محكمة الاستئناف



٢- أخطأت محكمة استئناف جزاء عمان عندما لم تتعرض لأقوال المميز ولم تتوقف على المدعو الذي ذكره المميز في أفواه أمام المدعي العام والإفادة الدفاعية المقدمة أمام محكمة الدرجة الأولى .

٣- أخطأت محكمة استئناف جزاء عمان عندما اعتبرت أن تصوير عقود العمل ووصول المقروضات والأختام تزويراً وليس تصويراً .

٤- أخطأت محكمة الاستئناف بعدم اعتبار بيانات النيابة على فرض صحتها لا تخرج عن كونها مصدقات كاذبة كون الشهود النيابة أكدوا أن تنظيم هذه البيانات جاء مخالفاً للترتيب المتوقع لتهيئه للأوراق الصحيحة .

٥- محكمة الدرجة الأولى ومن بعدها محكمة الاستئناف لم تأخذ بالأسباب المخففة التقديرية كون المميز ليس من أصحاب السوابق وهو في مقتبل العمر .

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٧/١/٨ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

=====

بعد التدقيق والمداراة نجد أن وقائع الادعى تشير إلى أن النيابة العامة قد أحالت المتهم لمحكمة جنابات عمان لمحكمة جنيات عمان :-

١- جنابة التزوير في أوراق رسمية خلافاً للمادتين ٢٦٥ ، ٢٦٠ عقوبات ودلالة المواد ٢ ، ٣ ، ٤ من قانون الجرائم الاقتصادية مكررة ٢٠ مرة .

• التقديمه على العلم وورده موضوعاً وتأثير الإقرار المميز .

إلا التمييز بقول قاضي طلبة خطبة مطاعة العامة النيابة الرئيس مساعد قدم

• المقدمه من وكالة بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٢١/٣

إلا التمييز بقوله في بطلان الإقرار بهذا التمييز في بطلان الإقرار

• الذي قضيت فيه رد الاستئناف وتصديق الإقرار المميز .

بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/١٦ رقم محكمة استئناف القاهرة ٢٠٠٥/٨/٧٨

• التمييز في بطلان الإقرار بهذا التمييز في بطلان الإقرار

• وهو وصحة بالتأجيل الشاقه الموقفة مدة ثلاثة سنوات والرسوم .

بالتأجيل الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة

بالتأجيل الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة

بالتأجيل الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة

• الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة

بالتأجيل الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة

• الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة

بالتأجيل الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة

• الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة

بالتأجيل الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة

بالتأجيل الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة

بالتأجيل الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة

بالتأجيل الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة

:- في بطلان الإقرار المميز في بطلان الإقرار المميز في بطلان الإقرار المميز

بالتأجيل الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة

بالتأجيل الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة الموقفة

. ختم السداد بدنه

باعتبارها مستقلة عن باقي الأوراق المالية المستندة إليها

. استنادا الى المادة

المذكورة في المادة ١٨٠ من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٣
المعروف بقانون تنظيم سوق الأوراق المالية
والقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٣
المعروف بقانون تنظيم سوق الأوراق المالية
والقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٣
المعروف بقانون تنظيم سوق الأوراق المالية

. ختم السداد بدنه

باعتبارها مستقلة عن باقي الأوراق المالية المستندة إليها
والقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٣
المعروف بقانون تنظيم سوق الأوراق المالية
والقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٣
المعروف بقانون تنظيم سوق الأوراق المالية
والقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٣
المعروف بقانون تنظيم سوق الأوراق المالية
والقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٣
المعروف بقانون تنظيم سوق الأوراق المالية
والقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٣
المعروف بقانون تنظيم سوق الأوراق المالية
والقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٣
المعروف بقانون تنظيم سوق الأوراق المالية
والقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٣
المعروف بقانون تنظيم سوق الأوراق المالية
والقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٣
المعروف بقانون تنظيم سوق الأوراق المالية


. ختم السداد بدنه

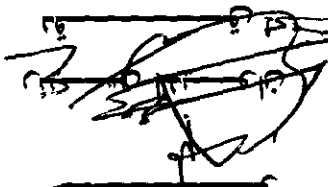
باعتبارها مستقلة عن باقي الأوراق المالية المستندة إليها

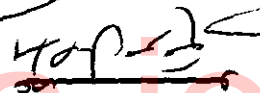
المعروف بقانون تنظيم سوق الأوراق المالية

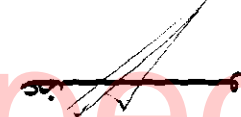
ملاحظات

ع.ع









lawpedia.jo

٢٠٠٨/٨/١٣/١٤٢٨ هـ الموافق ٢٥ محرم سنة ١٤٢٨ هـ

وأما

فإن

المستأنف

المستأنف

المستأنف